لتحقيق رغبة سمو الأمير في تحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري

الشماع يطالب بإشراك الجمعيات الأهلية والوزارات في المخطط الهيكلي

دعا مرشح الدائرة الرابعة لانتخابات المجلس البلدى 2013 المهندس زكريا يحيى الشماع الى اشراك الجمعيات الأهلية والوزارات المختلفة في رسم ملامح المخطط الهيكلي للدولة لتقليص الدورة المستندية وتنفيذ المشاريع الاقتصادية بطريقة افضل لتحقيق رؤية سمو امير البلاد الشيخ صباح الاحمد لتحويل الكويت الى مركز مالي.

واكد الشماع في تصريح له انه سيعمل على بلورة بصماته وخبراته خلا ل طرح المخطط الهيكلي الجديد للدولة في غضون السنوات الاربع المقبلة حال نجاحه في الانتخابات بحيث يصبح قابل للتطبيق الا انه رأى ان ذلك يستلزم مشاركة شرائح الجمعيات الأهلية ووزارات الخدمات كافة التي تستفيد من هذا المخطط.

وقال انه يجب ان تضع الجهات المشاركة في المخطط خطوطها الرئيسية التي من خلالها يمكن المضي قدما في تنفيذ خطة التنمية المأمولة لاسيما ان المخطط السابق «لم يمر» على وزارات الخدمات لتشارك في وضع الخطوط الرئيسية له.

واضاف الشماع انه في ظل توجه الدولة لتصبح مركزماليا لابد لها من استقطاب الأراضي لاقامة المشاريع الاستثمارية والصناعية والتجارية من خلال قوانين يحددها مجلس الأمة وهذا يتطلب حصر الاراضي كافة الى جانب اشراك جمعية المهندسين باعتبار ان ذلك من الامور الفنية كما اشراك جمعية المحامين فيما يتعلق بالجانب القانوني.

استقطاب الأراضي لإقامة المشاريع الاستثمارية بقوانين يحددها مجلس الأمة

زكريا الشماع

واكد ان مشاركة الجمعيات الأهلية في وضع اسس المخطط الهيكلي للدولة سيختصر الدورة المستندية ويوفر الجهد على الجهات المشاركة بدلا من ان «تذهب مسودة «وترفعها الى ادارة الفتوى والتشريع، خصوصا ان ذلك يضمن تطبيق اكثر من 80 في المئة من المخطط الهيكلي.

وعرج الشماع الى ملاحظات عدة تعترى المخطط الهيكلي الحالي للدولة من اهمها انه واجه «عمليات تحديث» عدة منذعام 1970الى ان وصل الى عام 1990 ونظرا للغزو العراقي لدولة الكويت انخفض المعدل رغم ان فترة ما قبل الغزو كانت توصف من خلالها الكويت بانها «درة الخليج» ولذلك يجب العمل على اعادة هذه الدرة.

وتابع: ان الكويت بحاجة الى تنفيذ مشاريع حيوية عدة تحقق الاستفادة القصوى لوزارات الخدمات خصوصا في الوقت الحالي من اهمها «مدينة الحرير» حيث يتم حاليا حجز اراضي لمحطات القوى معربا عن اسفه ان هذه المواقع غير موجودة على ارض الواقع.

واشارالشماع الى ان محطات القوى احد المصادر الاقتصادية الكبرى التي تحتاجها الكويت حاليا ومستقبلا نظرا للحاجة الماسة للمشاريع المراد تنفيذها للكهرباء والماء في ظل التوجه لتنفيذ خطة التنمية الاقتصادية.

واضاف ان مشاريع الكويت الاقتصادية المراد تنفيذها ترتبط ببعض وفي دائرة واحدة ما يستلزم ضرورة التنسيق والتخطيط بشكل اقتصادي وعلمي مدروس جيدا حتى تتحقق النتائج المامولة عمليا وتنجح خطة التنمية.

نحن بحاجة إلى التوسع في تنفيذ «المشاريع الحيوية» وأهمها مدينة الحرير والمدن الجديدة

وقال انه على الرغم من التحديث في المخطط الهيكلي للدولة الا ان هناك تشابك اداري وتنفيذي بين الكثير من الجهات الحكومية بشأن تنفيذ المشاريع وان هناك نقصا في معدل ات تنفيذ المخطط.

ولخص الشماع بلورة افكاره لكى تتمكن الوزارات والهيئات الحكومية من المشاركة الفعلية في تنفيذ المخطط الهيكلي ليصبح قابلا للتطبيق بشكل اقتصادي مرن، في نقطتين مهمتين الاولى ان تعرض جميع متطلباتها ومشاريعها المستقبلية حتى عام 2030 حتى يتم حجزمواقع لها في المخطط القائم حاليا وهذا يتطلب منها تقديم بياناتها ليشملها المخطط.

واضاف: تتمثل النقطة الثانية في انه متى ما كانت الدورة المستندية للوزارات بشكل بسيط متضمنة الرقابة والسرعة في الانجاز سيؤدى الى ركوب الكويت قطار التنمية، مستشهدا ببعض الدول المجاورة الت توفر سيارات متنقلة لفتح ترخيص وتسهيل الدورة المستندية.

وتطرق الشماع الى دور بلدية الكويت في المخطط الهيكلي للدولة كونها طرفاً واحداً يتطلب التعاون مع بقية الاطراف وانه متى ما كانت الدورة المستندية للوزارات بشكل بسيط متضمنة الرقابة والسرعة في الانجاز سيؤدى الى ركوب الكويت قطار التنمية تذليل المعوقات التي تواجه الإطراف كافة والاتفاق على التنفيذ بأسلوب مرن.

واید مرشح الدائرة الرابعة انشاء «هيئة حكومية مستقلة للمخطط الهيكلي «للدولة مؤكدا مشاركته في اللجنة الفرعية للخدمات والمرافق العامة منذ عام 2005 وحتى منتصف عام 2012 وكانت اللجنة تساهم في تبسيط الدورة المستندية وبالتالي فان انشاء هذه الهيئة يتعبر مشروع حتمي رئيسي يساهم في نهضة الدولة لان المخطط الهيكلي يعني مستقبل الدولة والاجيال القادمة.

وتابع: ان المخطط مالم يأخذ في اعتباراته قاعدة بيانات رئيسية للمستقبل لاسيما فيما يتعلق بمشكلة الاسكان على سبيل المثال وتوفير الاراضي وتبيان اماكنها وكيفية توافرها والا سيكون هناك بطء في اختيار المواقع السكنية ذلك لان المواطن يتطلب مواقع محددة تفرضها ظروف عائلية.

طالب بتطبيق القانون على الشركات التي تتلاعب بتواريخ انتهاء الصلاحية

بويابس: تغليظ العقوبات على تجار الأغذية الفاسدة ضرورة

كتب فارس العبدان

طالب مرشح الدائرة الرابعة لانتخابات المجلس البلدي احمد بويابس بتغليظ العقوبات من خلال تعديل بعض بنود قانون البلدية 5/2005 ولوائحه على بعض ضعاف النفوس من تجار الاغذية واللحوم الفاسدة.

واوضح بويابس في تصريح صحافي إلى انه لابد من اتخاذ جميع الإجراءات الصارمة تجاه من تسوّل له نفسه العبث بالامن الغذائي في البلاد عبر تداول اغذية ولحوم فاسدة او منتهية الصلاحية، مشيرا الى تطبيق اقصى العقوبات الرادعة على بعض الشركات الغذائية التي تتلاعب بتواريخ انتهاء صلاحية تلك الاغذية واللحوم.

وبين انه لابد من تكثيف الرقابة من قبل مفتشي البلدية ومراقبيها اصحاب الضبطيات القضائية على بعض الشركات التي يوجد بداخل مبانيها برادات لحفظ الاغذية واللحوم عبر استئجارها بالباطن شهريا من تلك الشركات، حيث طالعتنا الصحافة المحلية على العديد من تلك الضبطيات داخل داخل تلك البرادات.

أحمد بويابس

وتمنى بويابس ان يتم وضع مكافآت مالية وادارية لموظفي البلدية ممن يضبطون تلك السموم قبل دخولها بطون المستهلكين، اضافة الى التأكد من عمليات اتلافها في المكان المختص وضمان عدم تداولها في الاسواق مرة اخرى من قبل بعض العمالة الآسيوية السائبة.

ودعا بويابس الى ان تستعد البلدية بكامل طاقتها الاستيعابية من موظفين لحفظ الامن الغذائي خلال شهر رمضان الكريم، لاسيما وان هناك بعض من ضعاف النفوس من التجار من يستغل هذا الشهر للغش والتلاعب في الاغذية واللحوم الفاسدة واسعارها.

إعادة ترميم المباني المتهالكة وترتيب الأرصفة وممرات المشاة

العميري: إيجاد حل عملي وسريع لتطوير العاصمة على رأس أولوياتي

قال مرشح الدائرة الاولى للمجلس البلدي حامد شويرد العميري انه سيعمل على ايجاد حل عملي وسريع لتطوير العاصمة من الناحية الجمالية من خلال اعادة ترميم المباني المتهالكة وترتيب الارصفة وممرات المشاة التي تعاني من التكسير والحفريات المستمرة داعيا الى وضع حد في اعادة ترتيب عاصمة الكويت وبقية المناطق الاخرى. واكد العميري انه سيعمل على تحويل الكويت إلى أحلى صورة كما كانت عليه في بداية الستينيات بان الكويت درة الخليج من جميع النواحي العمرانية مشيرا إلى أن بعض المناطق بحاجة إلى إعادة تأهيل للبنى التحتية، واشار الى الاهتمام الكبير بالزراعة وتشجيع المواطنين عليها مع افساح المجال لهم في توفير المساحات اللازمة امام البيوت للزراعة حتى تظهر المناطق السكنية بحلة جميلة كما هو الحال في منطقة الاحمدي السكنية التي تتحلى بالاشجار والورود.

واشار الى القضية الاسكانية وما يعانيه المواطن من طول فترة الانتظار بسبب تقاعس الحكومة في ايجاد حل سريع لحل المشكلة الاسكانية على الرغم من توفر في الاراضي الشاسعة لدولة الكويت مؤكدا انه سوف يعمل على وضع حل مناسب للقضية الاسكانية.

حامد العميري

واوضح العميري ان المواطن والمقيم يعاني حاليا من زحمة الشوارع بسبب عدم التخطيط السليم لحل تلك المشكلة داعيا وزارة الاشغال بالتعاون مع الادارة العامة للمرور على وضع خطة سريعة لحل المشكلة اسوة ببقية الدول المجاورة التي عملت على حل المشكلة.

واضاف ان شوارع الكويت لم يتم عليها اي تغيير منذ 30 عاما وهناك جسور وضعت مؤقتا مازالت تعمل حتى الان على الرغم من الزيادة السنوية لعدد السيارات موضحا ان الكويت بحاجة الى خطوط جديدة وجسور مع الاهتمام الكبير برسم خطة ميسرة تسهل عملية المرور.

واشار العميري الى ضرورة اقامة الملاعب الرياضية لشغل اوقات الفراغ للشباب واستغلال الساحات الفضائية في عموم المناطق بعمل ممشى خاص مزود بكل وسائل الترفيه من الاضاءة والزراعة وتوفير المياه مع تزويده بالادوات الرياضية اللازمة وان لا تهمل منطقة عن المنطقة الاخرى. وأوضح ان الأغذية الفاسدة أصبحت قضية تتفاقم بحجم اكبر واصبحت تهدد المواطن والمقيم وتجعله يفقد الثقة في جميع الاغذية وخاصة اللحوم التي تعتبر المصدر الرئيسي للغذاء داعيا الى زيادة العقوبات على التاجر المتسبب في جلب المواد الغذائية الفاسدة مع الاهتمام بشروط النظافة في جميع المخازن الغذائية.

ودعا ابناء الدائرة وعموم الدوائر في اختيار الافضل والاصلح لخدمة الكويت وان يهتم الناخب والناخبة في الحضور للتصويت على المرشح الاصلح من اجل الكويت واهلها الطيبين.

سأتبنى تخصيص مناطق صناعية جديدة بعيدة عن مناطق السكان

العنزي: لا بد من وضع حد للتلوث في الدائرة العاشرة

نايف العنزي

دعا مرشح الدائرة العاشرة لانتخابات المجلس البلدي 2013 نايف العنزي الى وضع حد للتلوث البيئي الذي تعاني منه الدائرة خصوصا التلوث الناتج عن ادخنة المصانع ومحطات التكرير والمصافي، مؤكدا انه سيتبنى تخصيص مناطق صناعية جديدة بعيدة عن مناطق السكان يتم من خلالها نقل المصانع الخاصة والتي تعتبر كالسرطان في الدائرة الى تلك المناطق.

وقال العنزي في تصريح صحافي الى انه على الرغم من الاشتراطات والضوابط الجديدة التي اقرت في المجلس البلدي بالحصول على الرأي البيئي قبل الموافقة على اي معاملة الا انه حدثت حالات تم فيها التغاضي عن دراسة المردود البيئي وتم اقرار معاملات لمشاريع من الممكن ان تسهم في كوارث بيئية جديدة في الكويت بشكل عام والدائرة العاشرة بشكل خاص، مشيرا الى انه سيسعى الى القضاء على الواسطة والمحسوبية في اقرار المعاملات في لجان المجلس البلدي.

ولفت الى انه على الرغم من الجهود المبذولة الا ان هنالك نقصا في الرقابة المفروضة من قبل موظفي البلدية على الانتهاكات والمخالفات التي يقوم بها تجار المواد الغذائية واللحوم الفاسدة والمنتهية الصلاحية، والتي شهدت الكويت العديد من حالات التصرف بهذه المواد دون الحصول على اذن البلدية، مشيرا الى ان القوانين والتشريعات ناقصة في قانون 5 لسنة 2005، ومن ثم هنالك جراة من قبل التجار لان العقوبات المفروضة لا ترهبهم ولا تردعهم عن مخالفة اللوائح والمقامرة بارواح المواطنين. وشدد العنزي على ضرورة انشاء مختبرات طبية لفحص الاغذية واللحوم في المراكز والمنافذ الحدودية من اجل سرعة الكشف عليها، مشيرا الى انشاء مختبر مركزي للبلدية يعتبر خطوة اولى في الطلايق الصحيح لكنها غير كافية فهي تستبدل مختبر وزارة الصحة بمختبر تابع لها وبالتالي لن يكون هنالك سرعة في انجاز المعاملات حيث ستبقى العينات لعدة ايام لحين ظهور النتائج وبالتالي «لا طبنا ولا غدا الشر».

تم التعامل معها من خلال توجيهها إلى الجهات المختصة

البلدية: الخط الساخن استقبل 1353 شكوى خلال 4 أشهر

أجهزة البلدية قامت بحملات مكثفة للقضاء على الباعة الجائلين

مفتشو البلدية يحذرون أصحاب السيارات المهملة

اعدت إدارة العلاقات العامة ببلدية الكويت تقريرا لانجازات الخط الساخن «139» خلال الأربعة أشهر الماضية «فبراير- مارس- ابريل- مايو » حيث بلغ عدد الشكاوى التي تم استقبالها «1353» شكوى وقد تم التعامل معها من خلال توجيهها إلى الجهات المختصة وذلك بالتعاون مع إدارة الخدمات العامة.

حيث أظهر التقرير رصداً كاملاً لعدد الاتصالات التي تم استقبالها خلال شهر فبراير حيث بلغت «302» شكوى تنوعت مابين شكاوى أغذية «41» شكوى و«235» شكاوى نظافة و «19» شكوى تنوعت مابين مجاري في الشارع و حيوانات ضالة و استفسار عن أرقام تليفونات و«5» شكاوى تراخيص محلات بالاضافة الى انجاز عدد «2» شكوى اعلانات غير مرخصة. وتضمن التقرير أيضا الشكاوي التي تم استقبالها خلال شهر مارس في الفترة الصباحية والمسائية حيث بلغت «301» شكوى وتم التعامل مع الشكاوي الواردة من المواطنين وذلك بإرسالها إلى الإدارات المعنية للتعامل معها وتنوعت تلك الشكاوي مابين «272» شكوى نظافة وعدد «29» شكوى أغذية.

وأشار التقرير أن إجمالي عدد شكاوى الأغذية الفاسدة قد بلغ «16» شكوى وعدد «5» شكاوي شواء على الشواطئ والحدائق العامة فيما بلغ إجمالي عدد شكاوي الباعة المتجولين «17» شكوى وقد بلغ إجمالي عدد شكاوى مخالفات البناء وعدم التقيد بالسلامة «3» شكوى إلى جانب مخالفة إعلان واحد. وبين التقريران الخط الساخن «139» تلقي خلال شهر ابريل عدد «300» شكوى حيث تساوت محافظة العاصمة ومحافظة حولي في عدد الشكاوي التي تم تلقيها من خلال الخط الساخن حيث بلغت «61» شكوى لكل محافظة وبلغا المرتبة الأولى من حيث عدد الشكاوى التي تم استقبالها والتعامل معها في تلك المحافظتين فيما بلغت محافظة الفروانية المرتبة الثانية من حيث عدد الشكاوي التي تم تلقيها والتي بلغت «53» شكوى وجاءت محافظة الأحمدي في المرتبة الثالثة من حيث عدد الشكاوي التي بلغت «50» شكوى وجاءت محافظة الجهراء المرتبة الرابعة من حيث عدد الشكاوي التي تم تلقيها والتعامل معها حيث بلغت «48» شكوى وجاءت محافظة مبارك الكبير في المرتبة الأخيرة حيث بلغت عدد الشكاوي التي تم تلقيها والتعامل معها «27» شكوى وتنوعت تلك الشكاوي مابين نظافة وإعلانات وباعة متجولين وأغذية و شواء على الشواطئ والحدائق العامة وقد تم التعامل معها وإرسالها إلي الجهات المختصة. كما رصد التقرير ان شهر مايو كان اكثر الشهور من حيث عدد الشكاوي التي تم استقبالها من خلا ل الخط الساخن «139» حيث بلغ اجماليها «450» شكوى تم التعامل معها وإرسالها إلى الجهات المختصة وقد تنوعت تلك الشكاوي مابين عدم كنس الشوارع و تفريغ حاويات وتغيير مكان الحاوية وطفح مجاري وانقاض بناء و سقوط أشجار في الطرقات تعيق حركة السير وتعدي علي أملاك الدولة و إهمال عمال النظافة و فرز القمامة والنفايات و شواء على الشواطئ والحدائق العامة واستغلال ومزاولة مهن تجارية داخل مناطق سكنية وسيارات معروضة للبيع و باعة متجولين و إعلانات مخالفة و مقاهي و تراخيص محلات.